

## خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي ٩,٢ مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ١٢,٥% مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجرّبه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ ٢٦,١٩٢ رخصة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، مقارنة مع ٣٠,٦١٦ رخصة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ١٤,٤%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ ٩١٧٩ ألف م<sup>٢</sup> خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، مقارنة مع ١٠٤٩٣ ألف م<sup>٢</sup> خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ١٢,٥%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ حوالي ٦٨٣٣ ألف م<sup>٢</sup>، مقارنة مع ٨١٠٠ ألف م<sup>٢</sup> خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ١٥,٦%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٣٤٦ ألف م<sup>٢</sup>، مقارنة مع ٢٣٩٣ ألف م<sup>٢</sup> خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٢%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ ما نسبته ٧٤,٤% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته ٢٥,٦% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت ٥٠,١%، تلاها محافظة إربد بنسبة ١٥,٦%، ومحافظة الزرقاء بنسبة ١٢,٦%، ومحافظة البلقاء بنسبة ٦,٦%، ومحافظة جرش بنسبة ٢,٩%، ومحافظة المفرق والعقبة بنسبة ٢,٤% لكل منهما، ومحافظة الكرك بنسبة ٢,٢%، ومحافظة مادبا بنسبة ١,٨%، ثم محافظة عجلون بنسبة ١,٦%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته ١,٩% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته ٧١,١% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته ٢٢,٥% وإقليم الجنوب ما نسبته ٦,٤%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ ما نسبته ٥١,١% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته ٤٨,٩%.

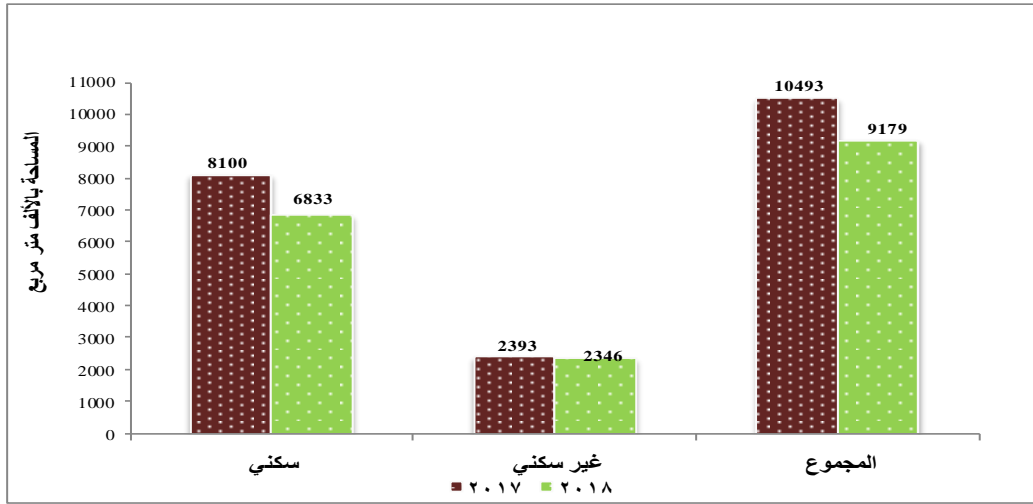
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ٤٦٩٣ ألف م<sup>٢</sup> خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ مقابل ٥٠٧٩ ألف م<sup>٢</sup> خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٧,٦%. أما على مستوى شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٨، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ ٢٥٣٣ رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة ٨٣٦ ألف م<sup>٢</sup> مقارنة مع ١١٦٤ ألف م<sup>٢</sup> خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٢٨,٢%.

الجدول (١) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر العشرة الأولى من عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (المساحة بالألف متر مربع)\*

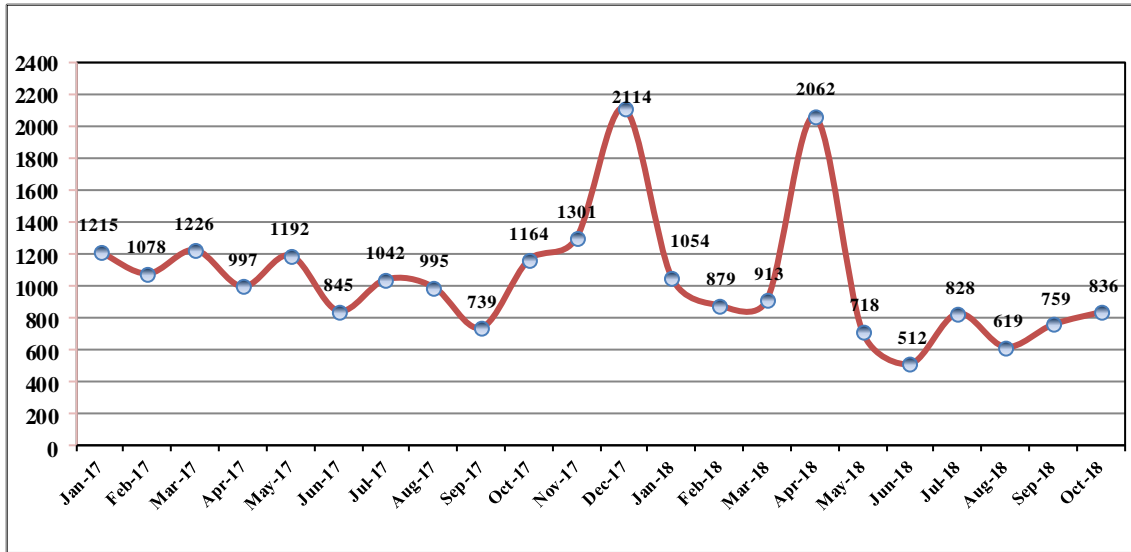
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	٢٠١٨		٢٠١٧		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
١٣,٣ -	١٠٥٤	٣٥٧٣	١٢١٥	٣٦٧٨	كانون الثاني
١٨,٥ -	٨٧٩	٢٤٤٣	١٠٧٨	٣٢٥٢	شباط
٢٥,٥ -	٩١٣	٢٥١٦	١٢٢٦	٣٣٩٧	آذار
١٩,١ -	٢٨٤٦	٨٥٣٢	٣٥١٩	١٠.٣٢٧	الربع الأول
١٠٦,٨ +	٢٠٦٢	٣٧٠٨	٩٩٧	٢٧٩١	نيسان
٣٩,٨ -	٧١٨	٢٣٨١	١١٩٢	٣٥٨٦	أيار
٣٩,٤ -	٥١٢	١٦٨٠	٨٤٥	٢٦٥٠	حزيران
٨,٥ +	٣٢٩٢	٧٧٦٩	٣٠٣٤	٩٠٢٧	الربع الثاني
٢٠,٥ -	٨٢٨	٢٧٠٥	١٠٤٢	٢٩٣٨	تموز
٣٧,٨ -	٦١٩	٢٢٠٩	٩٩٥	٢٦٢١	آب
٢,٧ +	٧٥٩	٢٤٤٤	٧٣٩	٢٢٦٧	أيلول
٢٠,٥ -	٢٢٠٦	٧٣٥٨	٢٧٧٦	٧٨٢٦	الربع الثالث
٢٨,٢ -	٨٣٦	٢٥٣٣	١١٦٤	٣٤٣٦	تشرين الأول
١٢,٥ -	٩١٧٩	٢٦١٩٢	١٠.٤٩٣	٣٠.٦١٦	المجموع

\*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (١): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر العشرة الأولى لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨



الشكل (٢): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ (بالآلاف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمال المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح

المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

---

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (١٣٢٧ - ٥٣٠٠٧٠٠)